المركز السوري
للعدالة والمساءلة

مراجعة لإرث الفريق الأممي للتحقيق في جرائم داعش (يونيتاد)

الدروس المستفادة لسوريا

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي ١

نشأة آلية التحقيق ١

إصرار الحكومة العراقية على موقفها الرافض للتعاون في عمليات المساءلة ٢

قراءة في عمل يونيتاد ٤

الدروس المستفادة والتوصيات من أجل سوريا ٧

الحاجة إلى الدعم المحلي ٧

المصداقية والوضوح في التواصل مع الضحايا ٨

حفظ البيانات ومعالجتها ٨

الخاتمة والدروس المستفادة لسوريا ٩

الغلاف: وثائق تركها تنظيم داعش في سنجار، العراق
(فريق المفقودين في المركز السوري للعدالة والمساءلة)

الملخص التنفيذي

صوّت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على إنشاء آلية تحقيق مستقلة، وهي فريق التحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، عرف الفريق باسم (يونيتاد). وكُلّف بدعم الحكومة العراقية بمحاسبة تنظيم داعش على الجرائم المرتكبة في العراق[١]. وتمثلت الآلية في جمع وحفظ وتخزين الأدلة على الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

على الرغم من أن فريق يونيتاد عمل لمدة ثماني سنوات، فإن جهود المساءلة قد تعثرت. فلم تقم الحكومة العراقية بسن تشريعات تحظر الجرائم الدولية، ولا بدأت بمحاكمة تلك الجرائم على النحو اللازم لمواجهة إرث تنظيم داعش. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، انتهت ولاية يونيتاد بناءً على طلب الحكومة العراقية[٢]، مما أثار تساؤلات جدية حول إمكانية إجراء ملاحقات قضائية للجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها مقاتلو داعش في العراق. ورغم وجود عدد محدود من المحاكمات التي أجريت لأعضاء داعش خارج البلاد، لم يرَ ضحايا التنظيم في العراق أي عدالة أو مساءلة حقيقية عن الجرائم المروعة التي ارتكبها التنظيم.

مع ذلك، تشير النظرة العامة على جهود فريق يونيتاد، إلى أنه تمكن من تنفيذ مهامه بطرق عديدة خلال فترة عمله القصيرة. ويثير هذا التباين تساؤلات حول ما إذا كانت يونيتاد المؤسسة الأنسب لدعم المساءلة في العراق، وعلى نطاق أوسع، ما إذا كانت آليات التحقيق مثل يونيتاد أدوات فعّالة في تحقيق العدالة. وتحمل هذه التساؤلات دلالات مهمة بالنسبة لسوريا، حيث تتمتع كل من الآلية الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بسوريا والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين بولايات تحقيقية في المقام الأول.

من خلال هذا التقرير، يستعرض المركز السوري للعدالة والمساءلة أسباب فشل جهود المساءلة في العراق حتى الآن، والدور الذي لعبته يونيتاد في هذه العملية. ويسعى المركز من خلال ذلك إلى استخلاص الدروس المستفادة حول كيفية دعم المجتمع الدولي لعمليات العدالة في سوريا بشكل أكثر فعالية. ولتحقيق هذا الهدف، راجع المركز التقارير العامة ليونيتاد، والأدبيات الأكاديمية المتاحة، وتقارير المنظمات غير الحكومية، كما أجرى المركز مقابلات مع ثلاثة ممثلين عن المجتمع المدني العراقي وموظفَين سابقَين في يونيتاد كانا لا يزالان على رأس عملهما وقت إجراء المقابلات.

نشأة آلية التحقيق

في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الثانية، لعبت الأمم المتحدة دورًا تاريخيًّا في توسيع نطاق المساءلة عن الجرائم الدولية، من خلال إنشاء محاكم في يوغسلافيا السابقة ورواندا، إضافةً إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وقد أثار نجاح هذه الآليات توقعات قوية لدى مسؤولي الأمم المتحدة وناشطي المجتمع المدني حول الدور الذي ستلعبه الأمم المتحدة في متابعة المساءلة عن الجرائم الدولية. غير أن النزاعات في العقد الماضي طرحت تحديات جديدة، مما عرقل جهود المساءلة وأحبط تلك التوقعات.

في وقت مبكر من عام ٢٠١٥، بينما كانت جرائم تنظيم داعش لا تزال مستمرة، بدأ الإيزيديون وضحايا آخرون في العراق بالمطالبة بدعم دولي لتحقيق المساءلة، لا سيما فيما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية. دعا الضحايا والناجون في البداية إلى محاكمة هذه الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونظرًا لكون العراق ليس طرفًا في نظام روما الأساسي، ركزت منظمات الدفاع عن حقوق الإيزيديين على إمكانية مقاضاة الجرائم التي ارتكبها مقاتلو داعش الأجانب، الحاصلون على جنسيات دول أطراف في نظام روما[٣]. غير أنّ قيادة داعش كانت تتألف أساسًا من مواطنين عراقيين وسوريين، وبما أن المحكمة الجنائية الدولية تركز على محاكمة

المسؤولين عن الجرائم الخطيرة، فقد امتنعت عن فتح تحقيق بشأن المقاتلين الأجانب الذين لم يشكلوا جزءًا كبيرًا من قيادة داعش[٤]. وسعت جهود بديلة، بما في ذلك جهود حكومة إقليم كردستان في شمال العراق، إلى إنشاء محكمة خاصة لمقاضاة جرائم داعش[٥]، غير أن هذه المساعي واجهت صعوبات بسبب العلاقات المعقدة بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان.

في الوقت نفسه، تزايدت المطالبات بالمساءلة في سوريا، لا سيما مع تفاقم جرائم حكومة الأسد في حلب المحاصرة طوال عام ٢٠١٥. ومثل العراق، لم تكن سوريا طرفًا في نظام روما الأساسي، وقوبلت الجهود المبذولة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية بحق النقض الروسي. علاوة على ذلك، لم تتعاون الحكومة السورية مع أي جهود قضائية، حتى ضد عدوها المشترك، تنظيم داعش. وكانت المحاكمات الجنائية في أوروبا ضد مرتكبي الجرائم السوريين لا تزال نادرة، نظرًا لأن الهجرة واسعة النطاق لطالبي اللجوء السوريين إلى أوروبا كانت قد بدأت للتو.

وظهرت تسوية متشابهة في كل من العراق وسوريا، فبدلًا من إنشاء آلية قضائية، قررت الأمم المتحدة إنشاء آلية تحقيق. تتمتع هذه الآليات بالقدرة على جمع الأدلة وحفظها وتحليلها، وتسليم ملفات القضايا إلى السلطات القضائية المعنية، ومع ذلك، فإن هذه الآليات نفسها لن تقوم بمحاكمة الجرائم.

صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للتحقيق في الجرائم الدولية المزعومة في سوريا، وكان على هذه الآلية أن تعمل دون الوصول الفعلي إلى البلاد أو التعاون من السلطات المحلية. وفي أيلول/سبتمبر التالي، صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إنشاء فريق التحقيق الدولي (يونيتاد)، المكلف بالتحقيق في الجرائم ودعم الحكومة العراقية في مقاضاتها. وقد أدى نقص مماثل في الخيارات لاحقًا إلى قيام الأمم المتحدة بإنشاء آلية تحقيق لميانمار، بالإضافة إلى المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا. وما كان يميز يونيتاد هو وجودها في البلد الذي وقعت فيه معظم الجرائم، وتفويضها بالتعاون مع الحكومة الوطنية، مما عزز الآمال في أن تؤدي إلى تحقيق تقدم ملموس.

إصرار الحكومة العراقية على موقفها الرافض للتعاون في عمليات المساءلة

بينما نشأ مفهوم آلية التحقيق في العراق تحديدًا لتجاوز مقاومة الحكومة، ظلّت الحكومة العراقية متشككة تجاه يونيتاد، وهو واقع أعاق نشاط الآلية منذ البداية.

اقترح رئيس وزراء المملكة المتحدة، بوريس جونسون، فكرة إنشاء آلية تحقيق في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.[٦] ومع ذلك، بقيت الحكومة العراقية تقاوم الفكرة، معتقدة أن لديها خبرة كافية لملاحقة جرائم الإرهاب دون الحاجة إلى الاستعانة بخبرات خارجية[٧]. كما أشارت الحكومة إلى عدم ارتياحها لاستمرار الوجود الدولي في العراق بعد نحو خمسة عشر عامًا من الغزو الأمريكي، رافضةً التلميح إلى حاجة العراق إلى دعم دولي. وجاء طلب الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن لإنشاء يونيتاد نتيجة لضغوط دبلوماسية مكثفة، وتأخر هذا الطلب لعام كامل بعد خطاب جونسون[٨].

تم إنشاء يونيتاد للتحقيق في الجرائم الدولية، التي لا تمتلك الحكومة العراقية خبرة في مقاضاتها. في الواقع، لا يُجرّم قانون العقوبات العراقي الجرائم الفظيعة، مما يعني أن مقاتلي داعش يُتهمون بجرائم الإرهاب، أو أحيانًا بجرائم مثل القتل أو الاختطاف، التي لا تعكس بالكامل جسامة أفعالهم[٩]. ولسد هذه الفجوة، تضمنت ولاية يونيتاد دعم بناء قدرات الحكومة العراقية لتمرير تشريعات تُجرّم الجرائم الدولية[١٠]. وحتى وقت نشر هذا التقرير، تم اقتراح

تشريعات في البرلمان العراقي، ولكن لم يتم إقرارها. ويشير غياب الإرادة السياسية لتجريم الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها في العراق إلى أن الحكومة العراقية كانت ولا تزال غير مهتمة بشكل أساسي بدعم نوع عمليات المساءلة التي تم تصورها عند إنشاء يونيتاد.

في نهاية المطاف، أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ أن ولاية يونيتاد لن يتم تجديدها بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، بناءً على طلب الحكومة العراقية[١١]. ومن المرجح أن المخاوف نفسها التي أدت إلى مقاومة إنشاء الآلية كانت سببًا في إنهائها، وهي بالأساس زيادة قلق العراق بشأن الانطباع بضرورة تدخل أجنبي في المسائل الجنائية. ويعزز هذا التفسير طلب العراق إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والتي ستختتم أعمالها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ [١٢].

مرحباً بكم في الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)

انهى فريق ا لتحقيق التابع للأمم ا لمتحدة لتعز يز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) ولايته بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2024 عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2697 (2023)، وبذلك فأنه لم يعد يزاول أعماله. يسلّط هذا الموقع الضوء على عمل الفريق ومجمل إنجازاته. ولم يجر تحديث عليه.

بيان على موقع يونيتاد يعلن انتهاء تكليفه

أخبر حسن جميل، منسّقُ فريق عمل العدالة الجنائية لتحالف المنظمات الحكومية العراقية المسمّى C4JR، المركزَ السوري للعدالة والمساءلة أنّه، بالنظر إلى الماضي، لم تكن الأمم المتحدة عند إنشاء يونيتاد تجهل الرفض العراقي، بل اعتقدت، بشكل خاطئ، أنّ نفوذها الكبير في البلاد قد يجبر العراق على المضي قدمًا في المساءلة[١٣]. وبينما نجحت هذه الدول في ضمان وجود يونيتاد لفترة محددة، فقد أخفقت في النهاية في إرغام العراق على التحرك وإجراء الملاحقات القضائية.

تدل المؤشرات المبكرة على أنّ الحكومة السورية الجديدة متشككة أيضًا في دور الأمم المتحدة وآلياتها التحقيقية. فمنذ سقوط الأسد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، لم تُمنح كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين، حق الوصول الكامل للعمل في البلاد، وقد أولت الحكومة السورية أولوية لجهود العدالة التي تقودها السلطات المحلية. وتشمل هذه الجهود إنشاء لجنة عدالة انتقالية تركّز حصريًّا على تحقيق العدالة عن الجرائم التي ارتكبتها حكومة الأسد السابقة، مستثنية بذلك الجماعات المسلحة الأخرى. وقد يُعزى، جزئيًّا، عدم الرغبة في التعاون مع الأمم المتحدة، على الأقل فيما يتعلق بالمساءلة الجنائية، إلى الحرص على عدم مقاضاة جرائم هيئة تحرير الشام والجماعات التابعة لها المشاركة حاليًّا في الحكم.

وبينما تُكافح سوريا لتحقيق المساءلة عن جرائم الماضي وبناء مستقبل مستقر، فإنها تقف عند منعطف حاسم يمكنها فيه أن تتعلم من إخفاقات عمليات المساءلة في العراق. ومن خلال استخلاص هذه الدروس، يبقى الأمل قائمًا في أن يتمكن المجتمع الدولي من دعم عملية أكثر نجاحًا في سوريا، سواء عبر الآليات القائمة أو من خلال وسائل أخرى، مع احترام الجهود المحلية أيضًا.

منشورات عن الأشخاص المفقودين نشرتها عائلات بُعَيد سقوط حكومة الأسد (فريق التوثيق في المركز السوري للعدالة والمساءلة)

قراءة في عمل يونيتاد

على الرغم من إخفاق يونيتاد في بعض الجوانب، يظل سجلها العام أكثر تعقيدًا، ويضم بعض النجاحات المهمة.

حدّد تفويض يونيتاد نطاق عمل الآلية بوضوح وبشكل محدود. أولًا، كان على الفريق جمع الأدلة على جرائم داعش في العراق، من خلال إجراء مقابلات مع الشهود وتقييم مصداقية هذه الأدلة وإمكانية استخدامها. ثانيًا، كان على الفريق تحليل هذه الأدلة وحفظها لاستخدامها من قبل "المحاكم المحلية المختصة في العراق ودول أخرى".

كما حدّدت بنود الاختصاصات الأصلية دور يونيتاد في بناء القدرات، حيث نصّت على أن الفريق سيقدّم "المساعدة القانونية وبناء القدرات لحكومة العراق من أجل تعزيز محاكمها ونظامها القضائي".

وعلى مدى سبع سنوات من العمل، جمعت يونيتاد ما مجموعه ٥٢.٦٢ تيرابايت من المواد، بما في ذلك المواد الأصلية وتقييمات القضايا والتقارير التحليلية التي أعدّها الفريق. وتم تصنيف الكثير من هذه البيانات ووسمها لتسهيل عمليات البحث.[١٤]

كان أحد مجالات الإنجاز البارزة لفريق يونيتاد هو استخدام هذه البيانات والخبرة لدعم المحاكمات الجنائية في أوروبا ضد مرتكبي جرائم داعش الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية أو هاجروا بعد هزيمة التنظيم. فقد طلبت عشرون دولة و٤٥ سلطة مختصة ضمن هذه الدول المساعدة من يونيتاد، بإجمالي ٢٤٦ طلبًا. ومن بين هذه الطلبات، دعم فريق يونيتاد ١٨ لائحة اتهام، وأسفرت ١٥ منها في النهاية عن إدانات. علاوة على ذلك، لا تزال ٣٠ قضية أخرى قيد التحقيق في ولايات قضائية تابعة لدول ثالثة.[١٥]

كما لعبت يونيتاد دورًا حيويًّا في التنقيب عن رفات ضحايا داعش، وتحديد هوياتهم وإعادتها إلى عائلاتهم، وهو دور لم يُنص عليه صراحةً في تفويضه. وبالشراكة مع مديرية شؤون وحماية

المقابر الجماعية ومديرية الطب العدلي في العراق، ساهم فريق يونيتاد بخبراته الفنية في التنقيب عن ٦٧ مقبرة جماعية مرتبطة بداعش[١٦]، مقدمًا الدعم في كل خطوة، بدءًا من جمع الشهادات، مرورًا بالتنقيب والتحليل المخبري.[١٧]وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى التعرف على الرفات وإعادتها إلى العائلات، مثل إعادة رفات ١٠٣ من الإيزيديين الذين تم انتشالهم من تسعة مواقع لمقابر جماعية في قرية كوجو،[١٨] وغيرها.

تتضح إخفاقات جهود المساءلة بعد هزيمة داعش في العراق بشكل جلي. فبعد ست سنوات من الهزيمة الإقليمية للتنظيم، لم يُوجَّه الاتهام حتى الآن إلى المنتمين لداعش في العراق بارتكاب جرائم دولية. أما من جرت محاكمتهم، فعادةً ما يُدانون بتهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية، وغالبًا ما يُحاكَمون بمحاكمات موجزة تُفضي إلى عقوبة الإعدام، دون أي اعتبار لدور الفرد داخل داعش أو مستوى تورطه في الجرائم التي ارتكبها التنظيم.[١٩] وهكذا، يبقى الضحايا بلا إجابات، في ظل غياب شبه كامل لعمليات تقصّي الحقائق في هذه المحاكمات.

ومع إغلاق يونيتاد، انتهى أكبر استثمار في جهود المساءلة عن جرائم داعش حتى الآن، دون وجود مسار واضح للمضي قدمًا. وقد أقرّ الرئيس الأخير لفريق يونيتاد، كريستيان ريتشر، بأن تفويض الفريق "لم يُنفَّذ بالكامل"، مؤكدًا أن الآلية كانت بحاجة إلى ثلاث سنوات إضافية على الأقل لإكمال "خطوط التحقيق ذات الصلة"، نظرًا لضخامة الجرائم المرتكبة.[٢٠]

في فعالية عامة، عرضت ناتيا نافروزوف، المديرة التنفيذية لمنظمة "يزدا" الإيزيدية، ما كان ينبغي ليونيتاد إنجازه قبل إغلاقها، بما في ذلك استكمال عمليات استخراج الجثث من المقابر الجماعية والتحقيقات الجارية. كما شددت على أن إغلاق يونيتاد كان يجب أن يتم فقط بعد أن يقرّ العراق تشريعات تجرّم الجرائم الفظيعة وتكفل الالتزام بالمعايير الدولية للمحاكمات، إلى جانب تبنّي نهج يستند إلى احتياجات الناجين. وكانت هذه الخطوات ستسمح ليونيتاد بتسليم الأدلة التي جمعتها. ومع ذلك، أقرت في الوقت نفسه بأن الفشل في استكمال هذه الخطوات يقع في نهاية المطاف على عاتق الحكومة العراقية.[٢١]

وأكّد معظم من قابلهم "المركز السوري للعدالة والمساءلة"، سواء من منظمات المجتمع المدني أو من موظفي يونيتاد، أن الفريق أنجز ما استطاع إنجازه ضمن السياق والمهلة الزمنية المتاحة له. وقال السيد جميل من C4JR: "لا أستطيع القول إنهم [يونيتاد] قد فشلوا، بل أقول إن هناك فجوة كبيرة بين ما أراده الطرفان [يونيتاد والحكومة العراقية]". وأكد أن الحكومة العراقية كانت في نهاية المطاف هي المسيطرة على مسار عملية المساءلة، وأنها هي من أرادت رحيل يونيتاد.[٢٢]

تُظهر مقابلات "المركز السوري للعدالة والمساءلة" كيف أنّ تحفّظات الحكومة العراقية أعاقت التعاون اليومي بين موظفي يونيتاد ونظرائهم العراقيين الذين كان من المفترض أن يعملوا معهم. وأشار عدد من المشاركين في المقابلات إلى حالة انعدام الثقة العميقة والشكوك المستمرة التي واجهها الفريق في كثير من الأحيان، فضلًا عن التحديات الأوسع المرتبطة بالقيام بعمل حساس في مجتمع يسوده انعدام الثقة.

وأوضح أحد موظفي يونيتاد أنّ جزءًا كبيرًا من عمله كان يتمحور حول بناء الثقة مع نظرائه العراقيين، الأمر الذي تطلّب بناء علاقات واسعة خارج نطاق العمل الرسمي. وأشار إلى أنه لا يمكن تحقيق الكثير على المستوى "الرسمي"؛ فيما كان التقدّم الحقيقي يتحقق خلال الاجتماعات غير الرسمية والخاصة. وقال: "عليك أن تكسب الثقة وتُظهر لهم أنهم يستطيعون مشاركة المعلومات معك وأنك لن تشاركها مع أي طرف آخر".[٢٣] وشارك موظف سابق آخر في يونيتاد قصةً عن مسؤول حكومي اتهمته الاستخبارات العراقية بالتعاون الوثيق مع يونيتاد. وأوضح أن الشكوك التي واجهها بصفته

موظفًا في يونيتاد كانت مشابهة لتلك التي واجهتها جميع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة في العراق، حيث تُعد مثل هذه الجهات غالبًا "جواسيس" تعمل لخدمة مصالح أجنبية.[٢٤]

مخيم للنازحين الإيزيديين في شاريا، العراق - ٢٠٢٣ (فريق المفقودين في المركز السوري للعدالة والمساءلة)

كما تحدّث "المركز السوري للعدالة والمساءلة" مع أحد أعضاء المجتمع المدني الإيزيدي الذي عبّر عن بعض الإحباط من إرث يونيتاد. إذ اتهم عزيز سعيد راشو، وهو عضو سابق في منظمة "يزدا" ويعمل حاليًا مع "المركز السوري للعدالة والمساءلة"، يونيتاد بنكث وعودها للشعب العراقي، قائلاً: "الوعود التي قدمتها يونيتاد للضحايا كانت مقاضاة الجرائم المرتكبة بحقهم، لكن المحاكم التي أُنشئت لم تكن محاكم مختلطة، بل محاكم محلية فقط. لقد كانت محدودة بالقانون العراقي، كل شيء كان يخضع لبند من بنود قانون مكافحة الإرهاب، وهذا غير كافٍ".[٢٥]

رغم أنّ الاعتقاد بأنّ ولاية يونيتاد كانت تقتضي إنشاء محكمة مختلطة في العراق غير دقيق، فإنّ تعليقات راشو تعكس غضبًا واسعًا بين الضحايا العراقيين، ولا سيّما الإيزيديين. وكما أشار راشو: "كان الإيزيديون يظنّون أنّ عمل يونيتاد سيستمر حتى تحقيق العدالة الانتقالية، وحتى إقامة محاكمات عادلة وذات مغزى، وإعادة رفات الضحايا"[٢٦]. وتذكّر حسن جميل رد فعل ناجٍ إيزيدي على إغلاق يونيتاد، قائلاً له: "وماذا الآن؟ ماذا سيحدث لإفادتي؟ لقد عشتُ كل معاناتي من جديد عندما رويتها ليونيتاد، فما الذي سيجري لإفادتي؟"[٢٧]. كثير من الناجين غاضبون من فشل المجتمع الدولي في تحقيق المساءلة، ولا يهتمون بالخوض في مسألة توزيع المسؤوليات بين المؤسسات المختلفة.

ويعكس هذا الغضب أيضًا التباسًا واسعًا في فهم الكثير من العراقيين لطبيعة ولاية يونيتاد. فقد أشار أحد موظفي يونيتاد السابقين الذين أُجريت معهم مقابلات من قبل "المركز السوري للعدالة والمساءلة" إلى أنّه عندما تواصل مع الناجين لإجراء مقابلات، كان العديد منهم يظنّون أنّ يونيتاد مؤسسة أمريكية. وأوضح أنّه منذ غزو عام ٢٠٠٣، يفترض كثير من العراقيين أنّ الأجانب أمريكيون. وبينما كان يأخذ الوقت لشرح أنّ يونيتاد مستقلّة ومحايدة وغير مرتبطة بالحكومة الأمريكية، أكّد أنّ هذا النوع من التوضيح كان ينبغي أن يتم مسبقًا، بحيث يكون الناس على دراية بذلك قبل التواصل معهم. وأضاف: "كثير من منظمات المجتمع المدني، وحتى زعماء المجتمعات المحلية، لم يكونوا قادرين على التمييز بين يونيتاد وغيرها من المنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض. لم يكونوا على علم بولاية يونيتاد ومهامها، ولا بأنّها أُنشئت بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".[٢٨]

وقد أعرب شخصان ممّن أُجريت معهم المقابلات من قبل "المركز السوري للعدالة والمساءلة" عن مخاوفهما من إمكانية تسليم المعلومات التي تمت مشاركتها خلال مقابلات مع فريق يونيتاد إلى الحكومة العراقية، خلافًا لرغبة الضحايا. وأشار راشو إلى أنّ العديد من الناجين الإيزيديين قد قدّموا شهادات تتضمّن أسماء محددة لمرتكبي جرائم

من داعش، لهم صلات وثيقة بالحكومة العراقية. ويخشى هؤلاء الناجون الآن على سلامتهم إذا ما وصلت مقابلاتهم إلى يد الحكومة العراقية.[٢٩]

كما كشف موظف سابق في يونيتاد، فضّل عدم الكشف عن هويته، أنّ أشخاصًا محتملين لإجراء مقابلات مع يونيتاد كانوا يخبرونه في كثير من الأحيان بخوفهم من أن تُنقل معلوماتهم إلى الحكومة العراقية أو أن تُصبح علنية، مما قد يعرّضهم لأعمال انتقامية.[٣٠]

لقد عانت يونيتاد من محدودية تفويضها منذ البداية، وكان هذا انعكاسًا لغياب الإرادة السياسية في دعم مقاضاة الجرائم الدولية، وخاصة من قِبل الحكومة العراقية. وكانت الجهود المبذولة لبناء القدرات محدودة النجاح، وفشلت في الدفع نحو إصدار تشريعات تُجرّم الجرائم الدولية. ورغم نجاح يونيتاد في توثيق وحفظ كميات كبيرة من الأدلة، فإنّ هذه الأدلة لن تُستخدم بعد الآن، وقد أدّى ذلك إلى شعور العديد من العراقيين بالخيانة، بما في ذلك الناجون الذين خصّصوا وقتًا لتقديم شهاداتهم وأدلتهم إلى يونيتاد.

الدروس المستفادة والتوصيات من أجل سوريا

على غرار "يونيتاد"، نجحت الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا التابعة للأمم المتحدة في جمع الأدلة وتحليلها، فضلًا عن دعم القضايا الجنائية في أوروبا. أما المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، فكانت لا تزال في مرحلة التوظيف وصياغة استراتيجيتها عندما سقطت حكومة الأسد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وحتى ذلك التاريخ، افترضت كلتا الآليتين أن عملهما سيُنفَّذ عن بُعد في المستقبل المنظور. غير أنّهما، ومنذ ذلك الحين، زارتا سوريا، واجتمعتا مع الحكومة الجديدة، وطلبتا البدء بعمل أعمق على الأرض، بما في ذلك افتتاح مكاتب داخل البلاد. ومع ذلك، قوبلت هذه الجهود حتى الآن بفتور، مما يثير مخاوف من تكرار إخفاقات "يونيتاد".

وبالنظر إلى أوجه التشابه هذه، يبرز سؤال أساسي: ما الذي يمكن أن تتعلمه الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين من التحديات التي واجهتها "يونيتاد"؟ وعلى نطاق أوسع، كيف يمكن للمجتمع الدولي دعم عمليات العدالة والمساءلة في سوريا، بما يتجاوز عمل هاتين الآليتين؟

الحاجة إلى الدعم المحلي

رغم أنّ مسؤولية السعي وراء المساءلة عن الجرائم الدولية تتجاوز الحدود، فإن الواقع يُظهر أن عمليات العدالة واسعة النطاق لا تزال تعتمد بالدرجة الأولى على تعاون السلطات القضائية المحلية. يمكن للدعم الدولي أن يتغلب على مشكلات الموارد أو الخبرات أو غيرها من القدرات التقنية، لكنه لا يستطيع أن يعوِّض غياب الإرادة السياسية لتحقيق المساءلة. ففي العراق، فشلت جهود العدالة بعد سقوط "داعش" في نهاية المطاف بسبب غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة العراقية.

في حالة سوريا، ينبغي ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل حثّ الحكومة السورية على السماح بوصول كامل لجميع آليات الأمم المتحدة. إذ تمتلك كل من الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين موارد وخبرات واسعة يمكن للحكومة الاستفادة منها. كما ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشجع هاتين الآليتين على التجاوب مع مخاوف الحكومة السورية. ويُستحسن أن تركز الآليتان على توظيف كوادر سورية، ولا سيما في المناصب العليا، لتعزيز قنوات التواصل المباشر مع الحكومة.

ومع ذلك، فقد صُمِّمت كل من الآليتين لسياق مختلف عن السياق الحالي. وحتى في حال استمرار الحكومة في رفض التعاون الكامل، يجب أن تتحلّى الآليتان بالمرونة والابتكار في تحديد المجالات التي تستطيعان الإسهام فيها بفعالية. فعلى سبيل المثال، ورغم التحديات التي واجهت "يونيتاد"،

فقد تمكن فريقها الجنائي من تقديم دعم واسع وتمويل مهم لجهود استخراج الرفات، وهو ما اعتُبر من النقاط المضيئة القليلة في مسار العدالة بالعراق بعد "داعش". وعلى هذا الأساس، ينبغي للمجتمع الدولي دراسة ما إذا كانت صلاحيات هاتين الآليتين في سوريا بحاجة إلى توسيع أو تعديل لضمان فعاليتها في السياق الحالي. وقد يشمل ذلك إضافة تفويض رسمي لبناء القدرات ضمن مهامها. غير أنّ أي تعديل من هذا النوع يجب أن يتم بموافقة السلطات المحلية السورية التي ستتلقى هذا الدعم وتستفيد منه.

المصداقية والوضوح في التواصل مع الضحايا

لعلّ أكبر ضرر يمكن أن يُنسَب إلى إنشاء "يونيتاد" هو الطريقة التي رفعت بها آمال العديد من الضحايا والناجين ثم بدّدتها لاحقًا. فقد اتّضح من خلال مقابلات "المركز السوري للعدالة والمساءلة" أن العديد من الأشخاص كانوا يقدمون شهاداتهم لـ"يونيتاد" دون فهم كامل لاختصاصات الآلية أو قيودها. والحقيقة أنّه حتى مع وجود تواصل واضح، سيبقى هذا تحدّيًا دائمًا؛ إذ إنّ عمل هيئات العدالة معقّد بطبيعته، وسيظل بعض الناجين يأملون بما يمكن أن تحققه هذه الهيئات، حتى عند توضيح قيودها.

ومع ذلك، فإن الغضب والإحباط الذي خلّفه إغلاق "يونيتاد" يبرز الحاجة إلى أن يُعطي المجتمع الدولي، والآليتان الأمميتان، والحكومة السورية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، الأولوية للتواصل الواضح بشأن جميع جهود العدالة الجارية في سوريا. كما ينبغي للجهات المانحة أن تموّل خطط التواصل اللازمة لتمكين المجتمعات من الانخراط الفعلي في مسارات العدالة وفهمها. ويجب أن يتم هذا التواصل بصيغة واضحة ومباشرة للمجتمعات السورية، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى المرئي، بالإضافة إلى اللقاءات المباشرة.

حفظ البيانات ومعالجتها

عند الإعلان عن الإغلاق الوشيك لـ"يونيتاد"، اتضح غياب خطة لتخزين أو استخدام كميات هائلة من البيانات التي جُمعت، بما في ذلك الشهادات الحساسة للغاية للشهود. فهل ستبقى هذه المعلومات متاحة للمدعين العامين في أوروبا أو للجهات الأخرى التي قد تستفيد منها؟ وهل سيتم نقلها إلى الحكومة العراقية، خلافًا لرغبات العديد من الناجين؟ ويعود سبب تأجيل وضع خطة طويلة الأمد لحفظ البيانات إلى بنود الاختصاصات الأصلية، التي نصّت، على نحوٍ غير مُجدٍ، على أن الأمم المتحدة والعراق سيتفقان على حفظ بيانات "يونيتاد" "عند انتهاء ولاية فريق التحقيق".

ورغم أن بيانات "يونيتاد" قد أصبحت الآن محفوظة لدى الأمم المتحدة،[٣١] ولن تُسلّم شهادات الضحايا إلى الحكومة العراقية، فإن هذه البيانات ليست في متناول الجهات الأخرى التي قد تستفيد منها. لذا ينبغي لكلٍ من الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين أن تستخلصا العبرة من هذا الدرس، وأن تضعا خططًا مكتوبة وواضحة لحفظ البيانات على المدى الطويل. ولا ينبغي حفظ البيانات فحسب، بل ينبغي أيضًا حفظها بصيغتها المُعالجة، بما يسمح باستخدامها بفعالية مستقبلًا عند الحاجة. كما يجب دمج المعلومات الخاصة بالحفظ المستقبلي ضمن إجراءات الموافقة المستنيرة عند مقابلة الشهود، لتجنّب الخوف الذي عاشه العديد من الضحايا العراقيين، الذين كانوا يشعرون بالقلق بشأن الجهة التي قد تستحوذ على مقابلاتهم عند إغلاق "يونيتاد".

الخاتمة والدروس المستفادة لسوريا

يثبت العمر القصير لـ"يونيتاد" أن الكفاح من أجل العدالة في سياق معيّن لا ينتهي بإنشاء آلية واحدة. ولا سيما الآن، مع وجود فرصة تاريخية لتحقيق العدالة في سوريا، ويجب النظر إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين كجزءين من استراتيجية أوسع يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم العدالة في سوريا. وعلى الدول التي دعمت إنشاء هذه الآليات أن تمارس ضغطًا دبلوماسيًّا على الحكومة السورية للتعاون معها، وأن تعمل معها لفهم أولوياتها الوطنية في مسارات العدالة، والنظر في دعم العمليات الوطنية أو تعديل الشروط المرجعية للآليات الأممية لتلبية الاحتياجات الحالية بشكل أفضل. كما يمكن لهذه الدول في الوقت نفسه دعم منظمات المجتمع المدني وسبل أخرى لتحقيق العدالة.

وبالمثل، يجب على الدول التي طالبت بإنشاء "يونيتاد" ألا تعدّ إغلاق تفويض الآلية نهايةً للدعم الدولي للمساءلة بعد "داعش" في العراق. بل ينبغي لهذه الدول الاستمرار في الانخراط دبلوماسيًّا للعمل نحو إقرار تشريعات تُجرّم الجرائم الدولية، وتقديم الخبرات والدعم في مجالات مثل استخراج الجثث من المقابر حيث تبدي الحكومة استعدادًا للتعاون، مع تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على التوثيق والمناصرة والدفع نحو المساءلة وإحداث التغيير.

1. “Resolution 2379 (2017),” United Nations Security Council, September 21, 2017, https://docs.un.org/en/S/RES/2379(2017).

2. “Statement from the Acting Special Adviser and Head of Unitad on the Conclusion of the Unitad Mandate | Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da’esh/ISIL (UNITAD).” United Nations - UNITAD, September 16, 2024. https://www.unitad.un.org/news/statement-acting-special-adviser-and-head-unitad-conclusion-unitad-mandate.

3. Sterling, Toby. “Persecuted by Islamic State, Yazidis Turn to ICC for Justice .” Reuters, September 24, 2015. https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-icc-yazidis-idUSKCN0RO14G20150924/.

4. “Statement of the Prosecutor of the International Criminal Court, Fatou Bensouda, on the Alleged Crimes Committed by ISIS | International Criminal Court.” International Criminal Court, April 8, 2015. https://www.icc-cpi.int/news/statement-prosecutor-international-criminal-court-fatou-bensouda-alleged-crimes-committed-isis.

5. Karadsheh, Jomana, and Chris Jackson. “Bringing Isis to Justice for Crimes against Yazidis.” CNN, October 11, 2017. https://www.cnn.com/2017/10/11/middleeast/isis-yazidi-war-crimes-tribunal-investigation/index.html.

6. Johnson, Boris. “‘Our Aim Has Got to Be Justice for All of Daesh’s Victims.’” GOV.UK, September 19, 2016. https://www.gov.uk/government/speeches/our-aim-has-got-to-be-justice-for-all-of-daeshs-victims.

7. Van Schaack, Beth. The Iraq Investigative Team and Prospects for Justice for the Yazidi Genocide, Journal of International Criminal Justice, Volume 16, Issue 1, March 2018, Page 115, https://doi.org/10.1093/jicj/mqy002

8. Ibid.

9. Van Schaack, The Iraq Investigative Team, pages 125 – 134.

10. “Letter Dated 9 February 2018 from the Secretary-General Addressed to the President of the Security Council.” https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/tor_1.pdf, February 14, 2018. https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/tor_1.pdf.

11 “Security Council Extends Mandate of Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da’esh/ISIL, Unanimously Adopting 2697 (2023) | Meetings Coverage and Press Releases.” UN Security Council , September 15, 2023. https://press.un.org/en/2023/sc15411.doc.htm.

12 “UN / Iraq Unami New Mandate .” United Nations UNifeed, May 31, 2024. https://media.un.org/unifeed/en/asset/d321/d3213449.

13 SJAC Interview #3, Hassan Jameel, conducted July 2, 2024.

14 “Unitad Archive Delivered to the United Nations Secretariat .” UN - UNITAD, August 30, 2024. https://www.unitad.un.org/news/unitad-archive-delivered-united-nations-secretariat.

15 “Twelfth Report of the Acting Special Adviser and Head of the United Nations Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da’esh/Islamic State in Iraq and Levant.” UN - UNITAD, May 24, 2024. https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/unitad_12th_report_to_the_un_sc_june_2024_en.pdf.

16 Ibid.

17 SJAC Interview #5, anonymous UNITAD staff, conducted September 5, 2024, online.

18 “Sixth Report of the Special Adviser and Head of the United Nations Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da’esh/Islamic State in Iraq and the Levant.” UN - UNITAD, May 3, 2021. https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/s.2021.419_-_sixth_unitad_report_en.pdf.

19 “Flawed Justice: Accountability for ISIS Crimes in Iraq.” Human Rights Watch, December 5, 2017. https://www.hrw.org/report/2017/12/05/flawed-justice/accountability-isis-crimes-iraq.

20 Anderson, Janet. “Episode 93 – Yazidi Genocide Justice with Natia Navrouzov.” asymmetrical haircuts, February 27, 2024. https://www.asymmetricalhaircuts.com/episodes/episode-93-yazidi-genocide-justice-with-natia-nazrouzov/.

21 “Online Discussion on the Ending of UNITAD’s Mandate.” C4JR, May 23, 2024. https://c4jr.org/3005202429061.

22 SJAC Interview #3, Hassan Jameel, conducted July 2, 2024, online.

23 SJAC Interview #5, anonymous UNITAD staff, conducted September 5, 2024, online.

24 SJAC Interview #3, anonymous former UNITAD staff, conducted July 2, 2024, online.

25 SJAC Interview #2, Azeez Rasho Saeed, conducted June 19, 2024, online.

26 Ibid.

27 SJAC Interview #3, Hassan Jameel, conducted July 2, 2024, online.

28 SJAC Interview #3, anonymous former UNITAD staff, conducted July 2, 2024, online.

29 SJAC Interview #2, Azeez Rasho Saeed, conducted June 19, 2024, online.

30 SJAC Interview #3, anonymous former UNITAD staff, conducted July 2, 2024, online.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة